القواعد القانونية لتأسيس محكمة رياضية في ضوء بعض المعايير الرياضية المستخلصة بجمهورية مصر العربية

د/ السيد سليم حسن علي العزازي[1]

[1]دكتوراه الإدارة الرياضية – كلية التربية الرياضية – جامعة بنها

1 / 1 المقدمة ومشكلة البحث:

بعد تحول الرياضة من الهواية إلى الاحتراف، بعد ما أصبحت تدر الملايين من الأموال، من خلال أجور اللاعبين والتعاقد معهم ومسائل الرعاية الرياضية والبث والمشاهدة، وأصبحت الرياضة تحقق كاسب ومصالح كبيرة، وهذه المكاسب والمصالح أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نشوء نزاعات في المجال الرياضي، مما أدى إلى الحاجة إلى إنشاء جهات قضائية متخصصة للفصل في هذه النزاعات، حيث صادقت اللجنة الأولمبية الدولية (I.O.C) على نظام محكمة التحكيم الرياضية والذي دخل حيز التنفيذ عام 1984، وهي مؤسسة مستقلة عن أي منظمة رياضية، تقدم خدماتها من أجل تسهيل حل المنازعات المتعلقة بالرياضة عن طريق التحكيم أو الوساطة، وذلك بتكليف المحكمين أو الوسطاء بهذا الواجب.

ويحتل التشريع مركز الصدارة في أغلب دول العالم، كأول مصدر من المصادر الرسمية للقاعدة القانونية باعتباره أكثر أهمية من باقي مصادر القانون.(21)

كما أن التشريع بمعناه الأول يعني عملية سن النص التي يخرج بها مضمونه إلى حيز الوجود والالتزام، وبمعناه الثاني يعني النص في حد ذاته الذي يعتبر صورة من صور القانون.(22)

وأشار كلاً من " **حسن فريح ، إسلام غانم** " **(2023م)** إلى أن الرياضة في العصر الحديث تعتبر بمثابة ثروة حقيقية للدول، قد أصبحت من أكثر المجالات تأثيراً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية للدول، وتولى الدول حول العالم مزيد من الاهتمام بالرياضة باعتبارها مصدر هام من مصادر الدخل القومي لها، حيث أن الرياضة باتت صناعة لها أدواتها ومفرداتها التي تسهم في رفع كفاءة المؤسسات الرياضية وزيادة مواردها من خلال الاستثمار والتسويق وحقوق الرعاية والتعاقدات وغيرها من الأساليب الإدارية الحديثة، وحتى يمكن إدارة الرياضة باحترافية، كان لابد على الدول وضع القوانين واللوائح التي تضبط العمل داخل المجال الرايضي حتى تضمن حسن سير العمل وكذا حماية حقوق وحريات الأفراد المشاركين في العمل داخل المجال الرياضي، من الأندية واللاعبين والمستثمرين وكذلك في المقام الأول حقوق الدولة.(7 :226)

وتنشأ عن الرياضة علاقات عديدة لأطراف متعددة، وكل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه من خلال ارتباطه بمثل هذه العلاقات، ولا شك أنه حيث يكون هناك تضارب في المصالح، يظهر النزاع، وهذا النزاع لا يختلف عن مصدر نشوئه، وهي العلاقة القانونية التي نشأت بسبب الرياضة أو بمناسبتها،

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

فمثلما تتميز هذه العلاقة بميزات تجعلها بحاجة إلى قواعد خاصة، بل وقانون خاص يحكمها، إذ قد لا تتسع القواعد العامة لتغطية تنظيم تفصيلاتها، فإن النزاع الناجم عن تلك العلاقات، هو أيضاً بحاجة إلى قضاء خاص متخصص ينظر فيه، لكن هذا القضاء ليس فقط خاص بمضمونة، بل بإجراءاته وطبيعة قراراته، والجهة المشرفة على تأسيسه وازداوجية الوضع القانوني له، وتعدية مصادره القانونية الواجبة التطبيق على القضايا المعروضة عليه.(17 :9)

ونظراً لأن الرياضة من الأعمدة الأساسية لقيام حياة الشعوب، فلقد تم إنشاء محكمة التحكيم الرياضي عام 1984، ثم تطورت بشكل مستمر واليوم تعد مؤسسة رصينة ومعتمدة في عالم الرياضة، نالت اعتراف المحكمة الفدرالية السويسرية عام 1993م، كونها أعلى هيئة قضاية في سويسرا، وبذلك أصبحت محكمة تحكيم حقيقية توفر الضمانات والقوة القانونية الكافية لقراراتها من استقلالية وموضوعية لتكون ملزمة ونهائية، لذلك تعد القرارات الصادرة عن المحكمة لها نفس قوة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم العادية.(18 :7)

ويذكر " **نبيه العلقامي" (2012م)** أن المنازعات الرياضية تتفرد عن غيرها من المنازعات من حيث طبيعة الخصوم من جانب، وموضوع المنازعة من جانب آخر، فضلاً عن ارتباطها من الناحية الموضوعية بالنشاط الرياضي، ومن الناحية الإجرائية بقانون الهيئات الرياضية رقم 75 لسنة 1977 وتعديلاته دون إغفال القواعد العامة. ويفرض ذلك بطبيعة الحال إلقاء الضوء على النشاط الرياضي بوجه عام ومفهوم الأندية الرياضية وما تمارسه من أنشطة واختصاصات رياضية بوجه خاص فضلاً عن أهمية تحديد مفهوم المنازعة الرياضية كبُعد أساسي توطئة للتعرض لآليات تسوية هذه الطائفة من المنازعات وذلك كله في إطار التنظيم القانوني الحاكم لهذا النشاط وتلك الآليات.(19 :16، 17)

ويشير "**الحاج واد الطلبة** " **(2013م)** إلى أن العديد من الدول تبنت نظام المحاكم المتخصصة تحكم في العديد من الجوانب القانونية كمحاكم التجارية والإدارية، وقضاء الأسرة وقضاء الجرائم المالية.(4 :3)

وتختلف المحكمة المتخصصة بهذا المعنى عن الدائرة الغرف المتخصصة والتي تعرف على أنها " هيئة قضائية مؤلفة من قاضي أو أكثر تتبع المحكمة الابتدائية ويتحدد اختصاصها المكاني المحدد للمحكمة الابتدائية التابعة ومن الممكن إنشاء أكثر من دائرة متخصصة في مقر المحكمة الابتدائية التي تتبعها، كما أنه يراعى عند تشكيل الدوائر المتخصصة تخصصات القضاة –إن أمكن– ويتم تحديد التخصص بطريقتين (إما بالمؤهل القانوني العالي – أو بالخبرة العملية الطويلة في ميدان التخصص أو يكون حاصلا على شهادات عليا ومتخصصة في موضوع المحكمة).(20)

ولما أصبحت عليه الرياضة الآن من قوة اقتصادية كبيرة في جميع دول العالم –لاعتبارها المصدر الأساسي للدخل القومي لكثير من الدول–، وفي ضوء ما يتم إقامته من بطولات ومسابقات أولمبية وعالمية ودولية يقوم بممارستها الملايين من اللاعبين، بالإضافة إلى عددً كبيراً من المدربين

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

والإدارين والمستثمرين، أصبح الحاجة ماسة إلى أن يكون لهم هيئة قضائية خاصة لفض النزاعات التي تنشأ فيما بينهم مثلهم في ذلك مثل جميع الهيئات الأخرى.

ويذكر " **السيد العزازي**" **(2021م)** أن مفهوم سيادة القانون في أوجز عبارة خضوع الناس كافة لأحكام القانون حكماً ومحكومين على السواء، وهذه ليست هدفاً في ذاتها، ولكنها وسيلة لهدف أسمى وإقامة العدل ونشر لوائه وإعلاء كلمته، وأنه من خلال الركائز التي يعتمد عليها الدستور المصري وخصوصاً ركيزة التطور المستمر للحياة في وطننا كما ألزمنا لتطوير العمل التشريعي الرياضي بوجه عام وفقاً للمعايير الدولية والمنظومة الرياضية بوجه خاص أن يكون هناك نظرة للمشكلات والخلافات الرياضية بضرورة قيام محكمة رياضية متخصصة لتحقيق وإدارة العدالة حتى يتحقق التطوير المنشود في المجتمع ومنه المجتمع الرياضي.(5 :4، 5)

كما يشير "**عبد الرازق السنهوري**" **(2006م)** أن إعداد مشروع في ذلك المجال في إطار ثبات القواعد الدستورية التي تتبع في هذا الشأن وتحديد القواعد المتبعة في إعداد مشروع إنشاء محكمة رياضية مختصة وأن هذه المعايير في إطار الإدارة القضائية للعدالة في المجال الرياضي وحق المشرع في إطار أن القضاء موجود وأن القاضي يستمد قدرته من كونه قاضياً يرسى قواعد العدل ويرفع الظلم ولا يعنيه هذا ولا ذلك. (13 : 5-7)

من جماع ما سبق ومن الأهمية البالغة التي أصبحت عليها الرياضة في العالم وغزوها عالم الاحتراف والاقتصاد والاستثمار، كان لابد من وضع المعايير والأسس لإقامة محكمة متخصصة لهذه الصناعة الضخمة وانتشالها من العشوائية التي تدار بها وإخضاعها للقانون والدستور لإدارتها لمحكمة مستقلة بها.

1 / 2 هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى وضع القواعد القانونية لإنشاء محكمة رياضية مستقلة في ضوء بعض المعايير المستخلصة ومنها:

1/2/1 أن ممارسة الرياضة حق مشروع للجميع.

2/2/1 الفصل بين السلطات.

3/2/1 اختصاصات المحكمة الرياضية.

4/2/1 القضاء المختص.

5/2/1 توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين.

6/2/1 قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية

1 / 3 تساؤلات البحث :

يحاول الباحث من خلال الدراسة الحالية التحقق من المعايير الرياضية التي تشكل أساساً لإقامة محكمة رياضية مختصة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1/3/1 هل ممارسة الرياضة حق للجميع ؟

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

2/3/1 كيف يتم الفصل بين السلطات ؟

3/3/1 ما هي اختصاصات المحكمة الرياضية ؟

4/3/1 هل القضاء المختص هو عامل من عوامل الإصلاح الاقتصادي ؟

5/3/1 كيف يتم توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين ؟

6/3/1 هل قانون الرياضة المصرية مرتبط بالقوانين والقواعد والمواثيق الدولية ؟

1 / 4 مصطلحات البحث :

1/4/1 الدستور:

يعرفه "**إبراهيم شيحا** " **(2000م)** بأنه هو الوثيقة الأساسية التي تبنى نظام الحكم في الدولة وتنظيم السلطات العامة فيها وتتميز هذه الوثيقة الأساسية بأن قواعدها تضعها السلطة التأسيسية وأنه لا يمكن تعديل تلك القواعد إلا باتباع إجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيداً ومن الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية.(1 : 394، 395)

2/4/1 القانون:

اصطلاح له مدلول خاص ويعني القواعد العامة المجردة الملزمة التي تحكم العلاقات في المجتمع والتي تضمن السلم العام واحترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها.(11 :6)

3/4/1 الشخص الطبيعي (الرياضي):

هو الإنسان الرياضي الذي يزاول الرياضة ولا يشترط فيه أن يكون خريجاً من إحدى كليات التربية الرياضية إلا أنه من المفترض أن يكون ملماً بقواعد اللون الرياضي الذي يمارسه ويتصف هذا الفرد أو الشخص الطبيعي باللياقة البدنية الحسنة والصحة الجيدة والخلو من الأمراض وأداء الواجب بكفاءة.(5 :13)

2 / 2 الدراسات المرجعية:

1/2/2 أجرى " **عايد الخرابشة** " **(2021م)**(12) دراسة بعنوان " التحكيم في المنازعات الرياضية وفق قواعد محكمة التحكيم الرياضية الدولية، هدفت الدراسة التعرف على التحكيم في المنازعات الرياضية وفق قواعد محكمة التحكيم الرياضية الدولية من خلال طبيعة اختصاصات هذه المحكمة وطبيعة النزاعات التي تنظر فيها، وكذلك القواعد القانونية المطبقة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهما أن النزاعات الرياضية تنشأ في مجال الأنشطة الرياضية أياً كان نوع النشاط الرياضي، وهي نزاع أو خلاف قانوني بصدد علاقة قانونية ذات طابع رياضي من أي نوع كانت.

2/2/2 أجرى " **السيد علي العزازي**" **(2021م)(5)** دراسة بعنوان " رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة"، هدفت الدراسة إلى وضع رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الدراسة المسحية، واشتملت العينة على بعض من أساتذة القانون وأساتذة الإدارة الرياضية – رؤساء المحاكم –رؤساء مجالس إدارات الأندية – رؤساء الاتحادات الرياضية – المحامين) وتوصلت الدراسة إلى أن وزارة الشباب تعمل على زيادة قاعدة الممارسة الرياضية ، وهناك فصل بين السلطات

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

الثلاثة (التنفيذية – التشريعية – القضائية) ، أن المحكمة الرياضية مؤسسة مستقلة تقوم بتسوية وحل النزاعات القانونية المتعلقة بالرياضة.

3/2/2 أجرى كلاً من " **حسن فريح ، إسلام غانم** " **(2023م)(7)** دراسة بعنوان " الرقابة القضائية والسياسية على دستورية القوانين واللوائح الرياضية، هدفت الدراسة التعرف على دور الرقابة القضائية والسياسية على دستورية القوانين واللوائح الرياضية من خلال (الرقابة السياسية – الرقابة القضائية – القوانين واللوائح – دستورية القوانين واللوائح الرياضية)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاستعانة بآراء (أساتذة القانون – أساتذة الإدارة الرياضية– أعضاء الهيئة القضائية بمجلس الدولة) كعينة للدراسة، وتوصلت الدراسة أنه من خلال محور (الرقابة السياسية) أنها رقابة وقائية تسبق صدور التشريع أو القانون الرياضي، (الرقابة القضائية) الرقابة أهم ضمانات الحرية من خلال منح الأفراد حق الطعن على القوانين واللوائح الغير دستورية.

3 / 0 إجراءات البحث :

3 / 1 منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي باتباع الدراسة المسحية نظراً لمناسبته لطبيعة وإجراءات هذه الدراسة.

3 / 2 مجتمع وعينة البحث :

اشتمل مجتمع البحث على نوعية من المتخصصين في مجال رياضة كرة القدم وأساتذة القانون وبعض المحامون داخل جمهورية مصر العربية، وقد تم اختيار عينة البحث من أساتذة القانون وأساتذة الإدارة الرياضية ومجالس إدارات الأندية الرياضية ومجالس إدارات بعض الاتحادات الرياضية قوامهم (150) فرداً، تم سحب عدد (30) فرداً للدراسة الاستطلاعية، لتصبح عينة البحث الأساسية (120) فرداً، والجدول التالي يوضح توصيف مجتمع وعينة البحث الأساسية والاستطلاعية.

ئدول (1)

توصيف مجتمع وعينة البحث **ن = 150**

نوع العينة	العينة الاستطلاعية	العينة الأساسية	مجموع نوع العينة
أساتذة القانون	7	25	32
أساتذة الادارة الرياضية	6	25	31
رؤساء مجالس إدارات الأندية الرياضية	5	25	30
المحامين	10	30.	40
ورؤساء الاتحادات الرياضية	2	15	17
الاجمالى	30	120	150

3 / 3 وسائل وأدوات جمع البيانات:

استعان الباحث لتطبيق البحث ببعض الوسائل والأدوات منها:

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

1/3/2 المقابلة الشخصية:

استعان الباحث ببعض الزيارات لجميع المتخصصين والخبراء في مجال القانون الإدارة الرياضية ببعض الكليات المصرية وذلك للوقوف على أبعاد محاور استمارة استبيان المعايير المقترحة لإنشاء محكمة رياضية مختصة.

2/3/2 استمارة الاستبيان :

قام الباحث بتصميم استمارة استبيان محتوية على المعايير التي تم استخلاصها من خلال المسح المرجعي للمراجع والبحوث العلمية المتخصصة في هذا المجال لاستطلاع رأي الخبراء فيها، والجدول التالي يوضح النسبة المئوية لآراء الخبراء على هذه المعايير.

جدول (2)

نسبة موافقة السادة الخبراء على المعايير المستخلصة لإنشاء محكمة رياضية

م	المعايير	النسبة المئوية
1-	ممارسة الرياضة حق للجميع	%100
2-	الفصل في السلطات.	%90
3-	اختصاصات المحكمة الرياضية	%100
4-	القضاء المختص	%100
5-	توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين	%90
6-	قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية	%100

يوضح الجدول النسبة المئوية لآراء الخبراء حول المعايير المستخلصة لإنشاء المحكمة الرياضية، حيث تراوحت النسبة المئوية ما بين 90% إلى 100%.

وفي ضوء ذلك تمت الموافقة على جميع المعايير المستخلصة وأمكن للباحث إعداد العبارات الخاصة بكل معيار من هذه المعايير، وقد تم عرضها مرة أخرى على السادة الخبراء حتى تكتمل استمارة الاستبيان بمعاييرها وعبارات كل معيار.

1/2/3/2 الصورة الأولية لاستمارة الاستبيان :

قام الباحث من خلال المراجع العلمية والدراسات المرجعية وآراء الخبراء المختصين ببناء العبارات لكل معيار من المعايير، وقد تم تحديد عدد من العبارات كما يلى:

1/1/2/3/2 المعيار الأول: ممارسة الرياضة حق للجميع وعدده (12) عبارة.

2/1/2/3/2 المعيار الثانى: الفصل في السلطات. وعدده (10) عبارات.

3/1/2/3/2 المعيار الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية وعدده (11) عبارة.

4/1/2/3/2 المعيار الرابع: القضاء المختص وعدده (10) عبارات.

5/1/2/3/2 المعيار الخامس: توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين وعدده (8) عبارات.

6/1/2/3/2 المعيار السادس: قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية وعدده (10) عبارات.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

وقد تم الوقوف على الصورة الأولية لاستمارة الاسنبيان وتم عرضها مرة أخرى على السادة الخبراء لتحكيمها وإبداء الرأى فيه، والجدول التالى يوضح نسبة اتفاق الخبراء على استمارة الخبراء.

جدول (3)

نسبة اتفاق الخبراء على استمارة الخبراء

م	نسبة الموافقة	م	نسبة الموافقة	م	نسبة الموافقة	م	نسبة الموافقة	م	نسبة الموافقة
المعيار الأول: ممارسة الرياضة حق للجميع									
1	% 100	2	% 100	3	% 100	4	% 80	5	% 100
6	% 90	7	% 90	8	% 90	9	% 60	10	% 60
11	% 60	12	% 60						
المعيار الثاني: الفصل في السلطات									
13	% 100	14	% 60	15	% 90	16	% 100	17	% 100
18	% 60	19	% 70	20	% 100	21	% 100	22	% 60
المعيار الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية									
23	% 90	24	% 100	25	% 90	26	% 70	27	% 100
28	% 80	29	% 100	30	% 100	31	% 100	32	% 90
33	%100								
المعيار الرابع: القضاء المختص									
34	% 90	35	% 100	36	% 100	37	% 90	38	% 100
39	% 80	40	% 90	41	% 90	42	% 100	43	% 90
المعيار الخامس: توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين									
44	% 90	45	% 100	46	% 100	47	%100	48	%90
49	% 100	50	% 90	51	% 90				
المعيار السادس: قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية									
52	% 90	53	% 100	54	% 100	55	% 100	56	% 90
57	% 100	58	% 90	59	% 90	60	% 90	61	% 100

يوضح الجدول آراء الخبراء حول عبارات معايير وعبارات استمارة استبيان إنشاء محكمة رياضية مختصة، حيث تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء ما بين 60-100%، وقد ارتضى الباحث النسبة التي تراوحت مابين 80-100%. وقد تم التوصل إلى العبارات النهائية لاستمارة الاستبيان في صورتها النهائية. مرفق رقم ( ) كما يلي :

المعيار الأول: ممارسة الرياضة حق للجميع وعدده (10) عبارات.

المعيار الثانى: الفصل في السلطات. وعدده (8) عبارات.

المعيار الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية وعدده (10) عبارات.

المعيار الرابع: القضاء المختص وعدده (9) عبارات.

المعيار الخامس: توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين وعدده (8) عبارات.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

المعيار السادس: قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية وعدده (10) عبارات. لتصبح استمارة الاستبيان في صورتها النهائية محتوية على ستة معاير بإجمالي (55) عبارة.

3 / 4 الدراسة الاستطلاعية :

أجرى الباحث دراسة استطلاعية وذلك 2023/7/10م للوقوف على بعد الأمور الهامة منها وضوح صياغة العبارات وتفهم المساعدين لكيفية تطبيق الاستمارة قبل البدء في الدراسة الأساسية، ومن أهم هذه الأمور هو إجراء المعاملات العلمية (الصدق – الثبات) لاستمارة الاستبيان المقترحة.

1/4/2 صدق المحكمين:

قام الباحث بإيجاد صدق استمارة الاستبيان وذلك بعرضها على السادة المحكمين، وقد اعتبر الباحث نسبة اتفاقهم على هذا الاستبيان صورة أولية لصدقها.

2/4/2 صدق الاتساق الداخلي :

قام الباحث بإيجاد صورة أخرى من صور الصدق وهو (صدق الاتساق الداخلي) وذلك بتطبيق الاستبيان على عدد (30) فرد من أفراد مجتمع البحث، ومن خارج العينة الأساسية وذلك بحساب قيمة معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمعيار الذي تنتمي إليه، والجدولين التاليين يوضحان ذلك.

جدول (4)

معامل الارتباط لإيجاد صدق الاتساق الداخلي لعبارات استمارة الاستبيان ن=30

م	نسبة الموافقة	م	نسبة الموافقة	م	نسبة الموافقة	م	نسبة الموافقة	م	نسبة الموافقة
المعيار الأول: ممارسة الرياضة حق للجميع									
1	*0.485	2	*0.475	3	*0.468	4	*0.471	5	*0.481
6	*0.466	7	*0.451	8	*0.456	9	*0.459	10	*0.469
المعيار الثاني: الفصل في السلطات									
11	*0.459	12	*0.457	13	*0.472	14	*0.458	15	*0.482
16	*0.499	17	*0.497	18	*0.481				
المعيار الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية									
19	*0.472	20	*0.487	21	*0.455	22	*0.459	23	*0.481
24	*0.467	25	*0.457	26	*0.466	27	0.481	28	*0.475
المعيار الرابع: القضاء المختص									
29	*0.497	30	*0.455	31	*0.475	32	*0.471	33	*0.465
34	*0.453	35	*0.498	36	*0.481	37	*0.471		
المعيار الخامس: توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين									
38	*0.495	39	*0.452	40	*0.482	41	*0.481	42	*0.466
43	*0.490	44	*0.491	45	*0.466				
المعيار السادس: قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية									
46	*0.481	47	*0.491	48	*0.481	49	*0.471	50	*0.494
51	*0.471	52	*0.481	53	*0.455	54	*0.481	55	*0.468

قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 0.361.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

يوضح الجدول أن معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمعيار التي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 مما يدل على صدق استمارة الاستبيان للتطبيق.

جدول (5)

معامل الارتباط بين المعايير والدرجة الكلية للاستبيان ن = 30

م	المعاييـــر	معامل الارتباط
1-	ممارسة الرياضة حق للجميع	*0.532
2-	الفصل في السلطات.	*0.481
3-	اختصاصات المحكمة الرياضية	*0.461
4-	القضاء المختص	*0.482
5-	توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين	*0.475
6-	قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية	*0.505

*** قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 0.361***

يوضح الجدول أن معاملات الارتباط بين كل درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على أن جميع المعايير مرتبطة بالاستبيان ككل.

3/4/2 ثبات الاستبيان :

قام الباحث بحساب معامل الثبات لاستمارة الاستبيان عن طريق نوعين من الثبات وهما (معامل ألفا كرونباخ – التجزئة النصفية) بالتطبيق على أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية وذلك بإيجاد معامل ألفا كرونباخ Coefficient Allpha والجدولين التاليين يوضحان ذلك.

جدول (6)

ثبات الاستبيان بتطبيق معامل ألفا كرونباخ ن = 30

م	المعاييـــر	معامل الثبات
1-	ممارسة الرياضة حق للجميع	*0.398
2-	الفصل في السلطات.	*0.458
3-	اختصاصات المحكمة الرياضية	*0.425
4-	القضاء المختص	*0.497
5-	توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين	*0.508
6-	قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية	*0.481

*** قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 = 0.361**

يتضح من الجدول أن قيمة (ر) الجدولية أقل من قيمة (ر) المحسوبة عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يشير إلى ثبات الاستبيان بطريقة تطبيق معامل ألفا كرونباخ، وقد قام الباحث بإيجاد نوع آخر من الصدق وهو (التجزئة النصفية) باستخدام معادلة سبيرمان وبراون Searman&Brown لإيجاد معامل الارتباط بني العبارات الزوجية والعبارات الفردية.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

جدول (7)

إيجاد معامل الثبات عن طريق التجزئة النصفية

م	المعاييـــر	عدد العبارات	سبيرمان وبراون
1-	ممارسة الرياضة حق للجميع	10	*0.726
2-	الفصل في السلطات.	8	*0.801
3-	اختصاصات المحكمة الرياضية	10	*0.751
4-	القضاء المختص	9	*0.886
5-	توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين	8	*0.751
6-	قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية	10	*0.814
	المجمـوع	55	

يوضح الجدول أن معاملات الارتباط بين نصفي الاستبيان لعبارات المعايير قد تراوحت ما بين (0.726 : 0.886) مما يد لعلى أن الاستبيان ذو معامل ثبات عالي.

وبعد أن تأكد الباحث من المعاملات العلمية (الصدق – الثبات) لاستمارة الاستبيان بالتطبيق على الدراسة الاستطلاعية أصبحت أداة الدراسة جاهزة للتطبيق على الدراسة الأساسية، حيث اشتملت عبارات الاستبيان على (55) عبارة موزعة على ستة معايير، ويتم الإجابة عليها من خلال ميزان ثلاثي (نعم – إلى حد ما – لا).

3 / 5 الدراسة الأساسية :

قام الباحث بتطبيق الدراسة الأساسية باستخدام استمارة الاستبيان على أفراد عينة البحث الأساسية خلال الفترة من 2023/7/28م إلى 2023/8/25م ثم قام بتجميع الاستمارات وتصحيحها وتفريغها تمهيداً لمعالجتها إحصائياً.

2 / 6 المعالجات الإحصائية :

استخدم الباحث حزمة البرنامج الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات المستخلصة باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1/6/2 المتوسط الحسابي.

2/6/2 الانحراف المعياري.

3/6/2 النسبة المئوية.

4/6/2 معامل الارتباط.

5/6/2 معامل ألفا كرونباخ.

6/6/2 اختبار كا^2.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

عرض ومناقشة النتائج:

جدول (8)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا2 لاستجابات عينة البحث على عبارات المعيار الأول

(ممارسة الرياضة حق للجميع)

ن = 120

رقم العبارة	العبـــارات	نعـم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبي	قيمة كا2 المحسوبة	الترتيب
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	تعمل وزارة الشباب والرياضة إلى زيادة قاعدة ممارسة الرياضة.	110	91.67	8	6.67	2	1.67	348	184.20	2
2	ممارسة الرياضة حق للجميع وتساعد على الأمن القومي	115	95.83	2	1.67	3	2.50	352	210.95	1
3	هناك أهداف عامة وفرعية لأهمية ممارسة الرياضة على الصحة العامة والترابط الاجتماعي للمجتمع المصري.	105	87.50	10	8.33	5	4.17	340	158.75	4
4	تضع الوزارة القواعد التي تساعد على ترغيب وتحفيز المواطنين لممارسة الرياضة لتحقيق الأهداف الموضوعة.	109	90.83	7	5.83	4	3.33	345	178.65	3
5	الخطوات التفصيلية لتنفيذ السياسات الموضوعة تحقق الأهداف العامة والفرعية للوصول إلى الرؤيا.	95	79.17	12	10.00	13	10.83	322	113.45	8
6	هناك موازنة تقديرية معتمدة للانفاق على تحقيق المطلب الدستوري بشأن الممارسة الرياضية.	99	82.50	14	11.67	7	5.83	322	131.15	6
7	معايير الرقابة والمعايير لممارسة الرياضة معلنة وواضحة.	88	73.33	22	18.33	10	8.33	318	88.20	10
8	رؤية الوزارة تهدف إلى اكتشاف الموهوبين رياضياً وتأهيلهم لتمثيل مصر بالمحافل الدولية.	102	85.00	9	7.50	9	7.50	333	144.15	5
9	تسعى الوزارة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لزيادة عدد الممارسين للرياضات المختلفة	98	81.67	15	12.50	7	5.83	331	126.95	7
10	توفر الوزارة البرامج الهادفة لإلقاء الضوء على المتميزين رياضياً	92	7.67	18	15.00	10	8.33	322	102.20	8

قيم كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 5.991.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

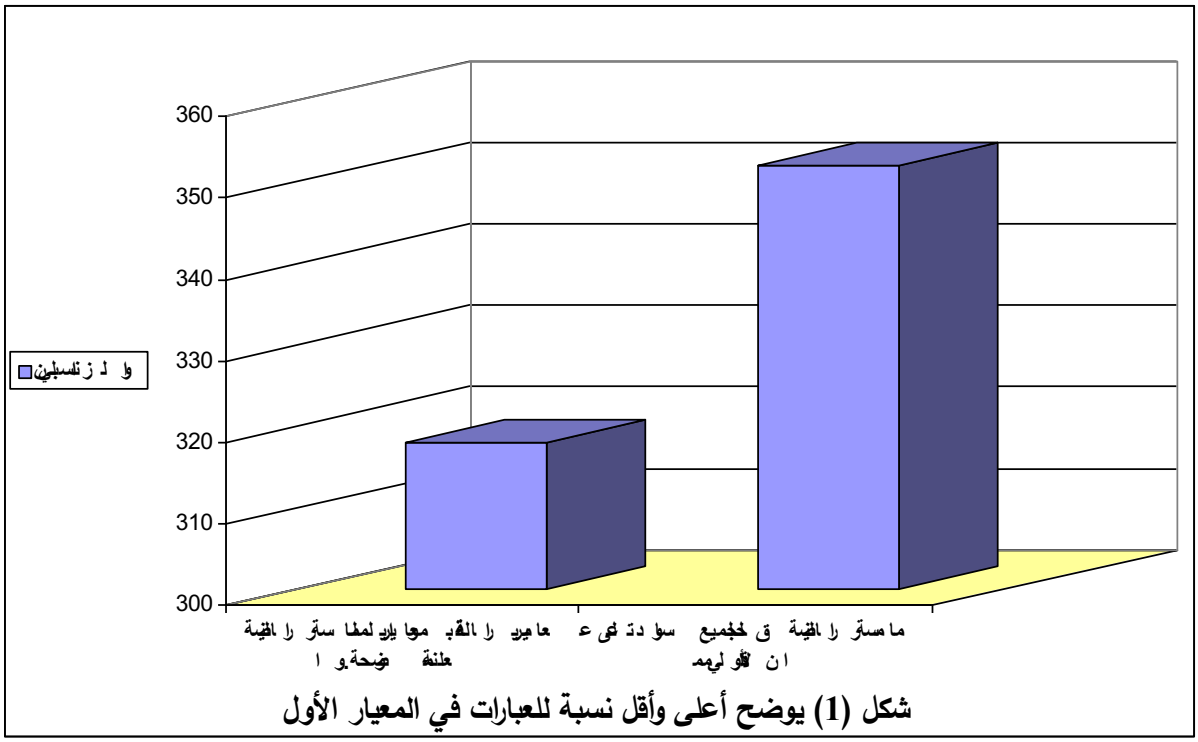

شكل (1) يوضح أعلى وأقل نسبة للعبارات في المعيار الأول

ينضح من الجدول رقم (8) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا2) لآراء عينة البحث في المعيار الأول والخاص بـ (ممارسة الرياضة حق للجميع) حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (5.99) لجميع عبارات المعيار الأول.

كما يتضح من الجدول أيضاً أن الوزن النسبي لعبارات المعيار الأول تراوح ما بين (318 : 3.48) وحصلت العبارة رقم (2) (ممارسة الرياضة حق للجميع وتساعد على الأمن القومي) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي، بينما حصلت العبارة رقم (7) (معايير الرقابة والمعايير لممارسة الرياضة معلنة وواضحة) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي.

ويتضح من نتائج الجدول الخاص بالمعيار الأول أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المعيار ، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من الجدولية.

ويعزي الباحث هذه النتائج إلى أن العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن وزارة الشباب والرياضة تعمل على زيادة قاعدة ممارسة الرياضة، وأن ممارسة الرياضة حق للجميع وتساعد على الأمن القومي، كما أن هناك أهداف عامة وفرعية لأهمية ممارسة الرياضة على الصحة العامة والترابط الاجتماعي للمجتمع المصري، كما تضع وزارة الشباب والرياضة القواعد التي تساعد على ترغيب وتحفيز المواطنين لممارسة الرياضة

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

لتحقيق الأهداف الموضوعة، كما أن الخطوات التفصيلية لتنفيذ السياسات الموضوعة تحقق الأهداف العامة والفرعية للوصول إلى الرؤيا، كما أن هناك موازنة تقديرية معتمدة للإنفاق على تحقيق المطلب الدستوري بشأن الممارسة الرياضية، كما أن معايير الرقابة والمعايير لممارسة الرياضة معلنة وواضحة، وتعتبر رؤية الوزارة تهدف إلى اكتشاف الموهوبين رياضياً وتأهيلهم لتمثيل مصر بالمحافل الدولية، وتسعى الوزارة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لزيادة عدد الممارسين للرياضات المختلفة، كما توفر الوزارة البرامج الهادف لإلقاء الضوء على المتميزين رياضياً.

وهنا يشير الخبراء ومنهم " **عصام الهلالي ، خير الدين عويس**" **(2010م)** إلى أنه تعد الرياضة كعامل دعائي رئيسي للنظام السياسي فمن غير شك أن هدف الدول في المجال الرياضي هو إظهار لاعب على مستوى عالي للوصول إلى التنافس الدولي وهذا يعتبر في الدول الاشتراكية مقياس حيوي ذا تأثير كبير في السلوك الدولي فانتصار اللاعب وفوزه يترجم على أنه نجاح سياسي للدولة ولنظام الحياة فيها وبهذا الأسلوب تستخدم الرياضة في الدعاية العالمية للدولة، ولم يتوقف توظيف الرياضة سياساً أو تسيس الرياضة عند محاولات حل الصراع أو الدعاية للنظام السياسي، بل اتجاه بشكل أكثر إيجابية نحو فرص الوجود وانتزاع الاعتراف الدولي بالشرعية، على اعتبار أن مشاركة الدولة في البطولات الدولية بصفة عامة والدورات الأوليمبية على الأخص يعتبر اعترافاً دولياً بشرعية النظام السياسي للدولة.(14: 118-122)

كما يشير " **عمرو مصطفى** " **(2018م)** أن الرياضة أصبحت تعد مشروعاً اقتصادياً ومنتج يباع ويشترى لجماهير المشاهدين وباتت الأنشطة الرياضية في كل المستويات وفي كل دول العالم تدار بمفهوم اقتصادي، لذا اتجهت فلسفة الدولة في الآونة الأخيرة إلى الاعتماد الأكبر على التمويل الذاتي بأن تقوم كل هيئة بالدراسة العلمية الواقعية للتعرف على فرص النمو والتطور واستثمار هذه الفرص بما يتيح التنمية الحقيقية لمواردها واستقلالها بعيداً عن التمويل الحكومي.(15: 6)

كما يشير " **السيد الشتيحي**" **(2015م)** إلى أن الرياضة قد استخدمت المعاصرة بوعي كوسيلة وإدارة وسياسة على المستويين الداخلي والخارجي كما استخدمت لتأكيد الهوية القومية ولتدعيم القيم المرغوبة والمواطنة الصالحة، وفي تأكيد تفوق مذاهب أيديولوجية أو عقائدية معينة وهي انعكاس لحيوية الأمة لصحة شبابها ولياقتهم ويقال أن الرياضة مرآة المجتمع، وتصور أن الشكل التنافسي هو الشكل الوحيد والأمثلة لذلك النشاط هو اعتقاد خاطئ، فهناك الرياضة للجميع والرياضة المدرسية ورياضة المعاقين ورياضة المحترفين والرياضة الترويحية والرياضة في المدارس.(6: 4، 5)

ويعزي الباحث الرؤى السابقة من أهمية الرياضة إلى في حياة الشعوب من أنه وجب إنشاء محكمة رياضية خاصة بها تقوم بتسيير كافة أمورها وتحقق العدل بين مشتغليها.

وبذلك يكون قد تم الإجابة على التساؤل الأول للبحث.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

جدول (9)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا2 لاستجابات عينة البحث على عبارات المعيار الثاني

(الفصل بين السلطات)

رقم العبارة	العبـــارات	نعـم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبي	قيمة كا2 المحسوبة	الترتيب
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
11-	هناك فصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية – التشريعية – القضائية).	89	74.17	25	20.83	6	5.00	323	94.55	3
12-	توجد دوائر قضائية فرعية للبت في المشكلات الرياضية.	75	62.50	35	29.17	10	8.33	305	53.75	5
13-	تساعد الهيئات الرياضية الدولية على إنشاء محكمة رياضية بكل دولة	98	81.67	21	17.50	1	0.83	337	131.15	1
14-	تتميز الهيئات القضائية بوجود عدد كاف لإنشاء محكمة رياضية.	65	54.17	45	37.50	10	8.33	295	38.75	7
15-	لائحة اللجنة الأوليمبية تلزم الهيئات الرياضية باللجوء إلى المحاكم الرياضية	60	50.00	50	41.67	10	8.33	290	35.00	8
16-	هناك مشروع قانون معد لإنشاء محكمة رياضية	68	56.67	42	35.00	10	8.33	298	42.20	6
17-	يوجد إجماع بين الهيئات القضائية والتشريعية بحتمية إنشاء محكمة رياضية.	87	72.50	21	17.50	12	10.00	315	83.85	4
18-	الهدف من إنشاء المحكمة الرياضية الفصل بين السلطات وتخفيف العبء على خزانة الدولة.	95	79.17	23	19.17	2	1.67	333	118.95	2

قيم كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 5.991.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

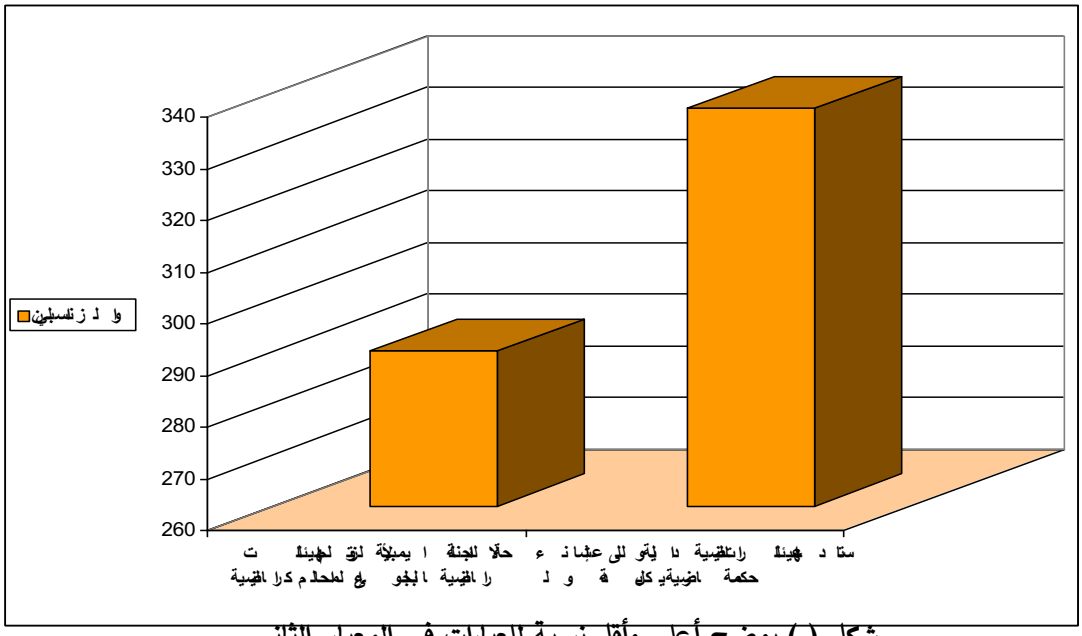

شكل ( ) يوضح أعلى وأقل نسبة للعبارات في المعيار الثاني

يتضح من جدول (9)التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا2) لآراء عينة البحث في عبارات المعيار الثاني (الفصل بين السلطات)،حيث كانت قيمة(كا2)المحسوبة أكبر من الجدولية (5.99) لجميع عبارات المعيار.

كما يتضح أيضاً أن الوزن النسبي لعبارات المعيار الأول تراوح ما بين (290 : 337)، وحصلت العبارة رقم (13) (تساعد الهيئات الرياضية الدولية على إنشاء محكمة رياضية بكل دولة) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي، بينما حصلت العبارة رقم (15) (لائحة اللجنة الأوليمبية تلزم الهيئات الرياضية باللجوء إلى المحاكم الرياضية) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي.

ومن نتائج المحور يتضح أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المعيار الثاني، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

ويعزي الباحث استجابات أفراد عينة البحث أن جميع عبارات المعيار تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن هناك فصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية – التشريعية – القضائية)، كما لا توجد دوائر قضائية فرعية للبت في المشكلات الرياضية، وتساد الهيئات الرياضية الدولية على إنشاء محكمة رياضية بكل دولة، وتتميز الهيئات القضائية بوجود عدد كاف لإنشاء محكمة رياضية، كما أن لائحة اللجنة الأوليمبية لا تلزم الهيئات الرياضية باللجوء إلى المحاكم الرياضية، كما أن هناك مشروع قانون معد لإنشاء محكمة رياضية، كما يوجد إجماع بين الهيئات القضائية والتشريعية بحتمية إنشاء محكمة رياضية، وأن الهدف من إنشاء المحكمة الرياضية الفصل بين السلطات وسرعة الفصل في المنازعات الرياضية.

وقد أكد دستور جمهورية مصر العربية عام (2018م) في مادته (84) على أن " ممارسة الرياضة حق للجميع" وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة، وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الأهلية وفقاً للمعايير الدولية، وكيفية الفصل في المنازعات الرياضية.(12)

ويرى الباحث من خلال استعراض استجابات عبارات المعيار الثاني أنه من الأهمية بمكان ضرورة التوصل إلى الفصل بين السلطات التي تدير المنظومة الرياضة حتى يمكن التوجه لإقامة محكمة رياضة متخصصة.ومن هذا العرض يكون قد تم الإجابة على التساؤل الثاني.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

جدول (10)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا2 لاستجابات عينة البحث على عبارات المعيار الثالث

(اختصاصات المحكمة الرياضية)

رقم العبارة	العبـــارات	نعـم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبي	قيمة كا2 المحسوبة	الترتيب
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
-19	المحكمة الرياضية مؤسسة مستقلة تقوم بتسوية وحل النزاعات القانونية المتعلقة بالرياضة.	102	85.00	7	5.83	11	9.17	331	144.35	5
-20	هناك مراحل محددة للجوء إلى المحكمة الرياضية.	104	86.67	14	11.67	2	1.67	342	155.40	2
-21	يقتصر دور المحكمة الرياضية على الاتحادات الأعضاء باللجنة الأوليمبية.	100	83.33	9	7.50	11	9.17	329	135.05	7
-22	تختص المحكمة في فض النزاعات والشكاوى المقدمة من المؤسسات الرياضية أو القضايا التي تنشأ من الرياضة سواء بين الفرد أو هيئة	95	79.17	21	17.50	4	3.33	331	117.05	5
-23	يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لديه الأهلية القانونية اللجوء للمحكمة الرياضية بناءً على توصية الشئون القانونية باتحاد اللعبة.	110	91.67	7	5.83	3	2.50	347	183.95	1
-24	تقديم الطعون الاستئنافية ضد القرارات النهائية المحررة من قبل الاتحادات الوطنية في غضون 21 يوم من تاريخ التبليغ بالقرار.	103	85.83	9	7.50	8	6.67	335	148.85	3
-25	يحق للشئون القانونية باللجنة الأوليمبية أو الاتحادات تحويل الشكوى للمحكمة الرياضية.	96	80.00	14	11.67	10	8.33	326	117.80	9
-26	النزاعات المرتبطة بالألعاب الأوليمبية تنظر أمام المحكمة الرياضية.	98	81.67	17	14.17	5	4.17	333	127.95	4
-27	يمكن أن يتم التصالح بين الأفراد أو المؤسسات في أي شكوى منظورة أمام المحكمة الرياضية.	91	75.83	16	13.33	13	10.83	318	97.65	10
-28	قرارات المحكمة الرياضية ملزمة لجميع الهيئات الرياضية.	93	77.50	21	17.50	6	5.00	327	108.15	8

قيم كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 5.991.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

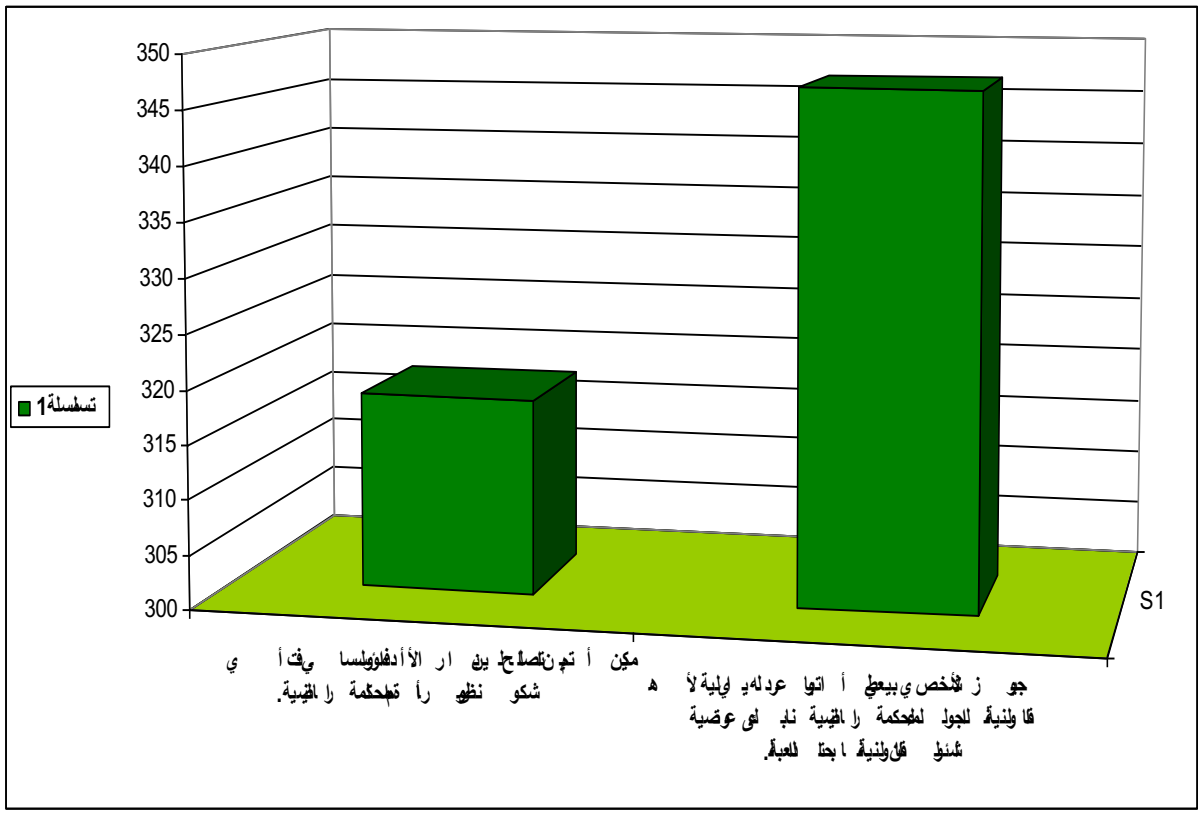

شكل ( ) يوضح أعلى وأقل نسبة للعبارات في المعيار الثالث

يتضح من الجدول رقم (10) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا2) لآراء عينة البحث في المعيار الثالث (اختصاصات المحكمة الرياضية)، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من الجدولية (5.99) لجميع عبارات المعيار.

كما يتضح أيضاً من الجدول أن الوزن النسبي لعبارات المعيار تراوح ما بين (318 : 347) وحصلت العبارة رقم (23) (يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لديه الأهلية القانونية اللجوء للمحكمة الرياضية بناءً على توصية الشئون القانونية باتحاد اللعبة) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي، بينما حصلت العبارة رقم (27) (يمكن أن يتم التصالح بين الأفراد أو المؤسسات في أي شكوى منظورة أمام المحكمة الرياضية) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي.

ومن نتائج المعيار الثالث يتضح أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المعيار، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

ويعزي الباحث العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن المحكمة الرياضية مؤسسة مستقلة تقوم بتسوية وحل النزاعات القانونية المتعلقة بالرياضة، وهناك مراحل محددة للجوء إلى المحكمة الرياضية، ولا يقتصر دور المحكمة الرياضية على الاتحادات الأعضاء باللجنة الأوليمبية، كما تختص المحكمة الرياضية في فض النزاعات والشكاوى المقدمة من طرف المؤسسات الرياضية أو القضائية التي قد تنشأ من خلال الممارسات الرياضية داخل المجالات الرياضية سواء بين المؤسسة وأفراد أو هيئات، ويجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لديه الأهلية القانونية اللجوء للمحكمة الرياضية بعد صدور القرارات النهائية من قبل الاتحادات أو الأندية أو مراكز الشباب بعد اعتمادها من الجهة الإدارية، يحق للشئون القانونية بالجنة الأولمبية أو الاتحاد تحويل شكوى أو مخالفة للمحكمة الرياضية، وأن النزاعات المرتبطة بالألعاب الأولمبية تنظر أمام المحكمة الرياضة، ويمكن أن يتم التصالح بين الأفراد أو المؤسسات في أي شكوى منظورة أمام المحكمة الرياضية، كما أن قرارات المحكمة الرياضية ملزمة لجميع الهيئات الرياضية.

ويرى الباحث من خلال استعراض إجابات أفراد عينة البحث للمعيار الثالث أنه من الأهمية لتحقيق الأهداف العامة للدولة أن تحقق استقلالية الرياضة وحتمية إنشاء محكمة رياضية لها.

وبذلك يكون قد تم الإجابة على التساؤل الثالث للبحث.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

جدول (11)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا2 لاستجابات عينة البحث على عبارات المعيار الرابع

(القضاء المختص)

رقم العبارة	العبـــارات	نعـم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبي	قيمة كا2 المحسوبة	الترتيب
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
-29	هناك مواعيد محددة للفصل في القضايا الرياضية.	102	85.00	8	6.67	10	8.33	332	144.20	8
-30	قرارات المحكمة العاجلة واجبة التنفيذ فور اعتماد الحكم.	115	95.83	2	1.67	3	2.50	352	210.95	1
-31	سيتم تعديل اللوائح الخاصة بالاتحادات والأندية لتتماشى مع المحكمة الرياضية.	97	80.83	11	9.17	12	10.00	325	121.85	9
-32	من حق الهيئات الرياضية الاستعانة بأحد المحامين لتمثيلها أمام المحكمة الرياضية.	111	92.50	7	5.83	2	1.67	349	189.35	2
-33	قلة الخبراء المتخصصين في مجال تسوية النزاعات الرياضية يقلل من سرعة الفصل في النزاع.	108	90.00	5	4.17	7	5.83	341	173.45	5
-34	الاستعانة بخبراء ليس ذو خبرة رياضية يؤثر على سلامة تسوية النزاع.	112	93.33	2	1.67	6	5.00	346	194.60	3
-35	عجز المحاكم الإدارية في سرعة الفصل في النزاع الرايضي لتكدس قضايا المواطنين العادية.	104	86.67	7	5.83	9	7.50	335	153.65	7
-36	صعوبة تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة نظراً لعدم تخصص قضاة ومحامين.	105	87.50	7	5.83	8	6.67	337	158.45	6
37	ارتفاع أسعار إتباع محكمة التحكيم الرياضي الدولية يؤدي إلى عدم الذهاب إليها.	110	91.67	5	4.17	5	4.17	345	183.75	4

قيم كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 5.991.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

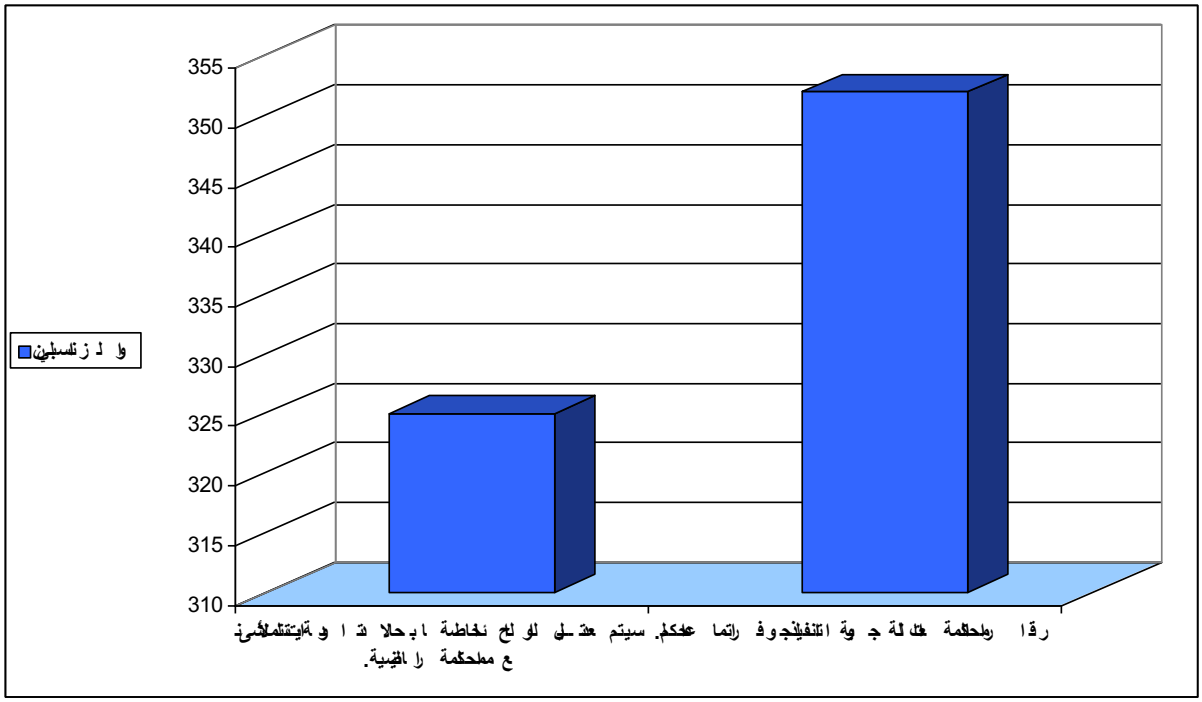

شكل ( ) يوضح أعلى وأقل نسبة للعبارات في المعيار الرابع

يتضح من الجدول رقم (11) الخاص بالتكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا2) لآراء عينة البحث في المعيار الرابع (القضاء المختص)، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من الجدولية (5.99) لجميع عبارات المعيار.

كما يتضح أيضاً أن الوزن النسبي لعبارات المعيار هو من أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي وتراوح مابين (325 : 352)، وحصلت العبارة رقم (30) (قرارات المحكمة العاجلة واجبة التنفيذ فور اعتماد الحكم) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي، بينما حصلت العبارة رقم (31) (سيتم تعديل اللوائح الخاصة بالاتحادات والأندية لتتماشى مع المحكمة الرياضية) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي.

ويعزي الباحث هذه النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لصالح الذين قالوا (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المعيار، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من الجدولية.

ويرى الباحث أن العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن هناك مواعدي محددة للفصل في القضايا الرياضية، وأن قرارات المحكمة العاجلة واجبة التنفيذ فور اعتماد الحكم، وسيتم تعديل اللوائح الخاصة بالاتحادات والأندية لتتماشى مع المحكمة الرياضية، من حق الهيئات الرياضية الاستعانة بأحد المحامين لتمثيلها أمام المحكمة الرياضة، كما أن قلة الخبراء المتخصصين في مجال تسوية النزاعات الرياضية يقلل من سرعة الفصل في النزاع، وأن الاستعانة بخبراء ليس ذو خبرة رياضية يؤثر على سلامة تسوية النزاع، كما أن عجز

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

المحاكم الإدارية في سرعة الفصل في النزاع الرياضي لتكدس قضايا المواطنين العادية، وأن صعوبة تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة نظراً لعدم التخصص قضاة محامين، وأن ارتفاع أسعار إتباع محكمة التحكيم الرياضي الدولية يؤدي إلى عدم الذهاب إليها.

وهنا يشير كل من "**كمال درويش ، صبحي حسانين**" **(2006م)** أن الرياضة أصبحت تدار من منظور صناعي وأصبح مصطلح صناعة الرياضة من المصطلحات المتداولة ودخلت الشركات العملاقة مجال الرياضة لفتح أسواق جديدة لم تكن متاحة من قبل وأصبحت الرياضة مادة دسمة للترويج والتسويق، وأصبح أبطال الرياضة في مقدمة الإعلانات التجارية، وظهر ما يسمى بالرعاية الرياضية والتسويق الرياضي والتمويل الرياضي والاستثمار وغيرها من الموضوعات الاقتصادية والتنموية في المجال الرياضي، وقد تغيرت أساليب الإدارة الرياضية وتطورت بشكل لافت للنظر في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي، وأصبح الأمر يشير بوضوح إلى أن هناك متجهات وأساليب إدارية مستحدثة سوف تسود في الحقبات القادمة، وأن التطور التكنولوجي سوف يجعل من إدارة الرياضة أمراً من الأمور شديدة التعقيد ولعل ذلك ما دفع بكليات ومعاهد التربية الرياضية إلى تعديل لوائحها لتخريج نوعية جديدة من الخريجين متخصصة في علوم الإدارة الرياضية تستطيع أن تتعامل مع متغيرات العصر الجديد في علوم الإدارة الرياضية وفنونها.(16: 1)

ويؤكد الباحث على أن الرياضة المعاصرة استخدمت بوعي كوسيلة وإدارة وسياسة على المستويين الداخلي والخارجي كما استخدمت لتأكيد الهوية القومية ولتدعيم القيم المرغوبة والمواطنة الصالحة وفي تأكيد تفوق مذاهب أيديولوجية أو عقائدية معينة وهي انعكاس لحيوية الأمة لصحة شبابها ولياقتهم. وقد أكد دستور جمهورية مصر العربية عام (2019م) في مادته (84) على أهمية ممارسة الرياضة حق للجميع وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيعهم لممارسة الرياضة.(10)

ويرى الباحث من خلال استعراض إجابات أفراد عينة البحث للمعيار الرابع أنه من الأهمية بمكان أن يكون للرياضة قضاء متخصص متفهم لأهمية مدى ما تحققه الرياضة من عدالة ومساواة بين أفراد الشعب الواحد وبين الشعوب الأخرى.

وبذلك يكون قد تم الإجابة على التساؤل الرابع للبحث.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

جدول (12)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا2 لاستجابات عينة البحث على عبارات المعيار الخامس

(توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين)

رقم العبارة	العبـــارات	نعـم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبي	قيمة كا2 المحسوبة	الترتيب
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
38-	يوجد عدد كافي من أعضاء القضاء لسد حاجة المحكمة الرياضية.	112	93.33	4	3.33	4	3.33	348	194.40	2
39-	يمكن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال الرياضي للبت في القضايا المنظورة أمام المحكمة.	105	87.50	7	5.83	8	6.67	337	158.45	6
40-	سيتم عقد دورات صقل للسادة أعضاء الهيئة القضائية للنظر في القضايا الرياضية.	103	85.83	9	7.50	8	6.67	335	148.85	7
41-	يمكن الاستعانة بخريجي كليات التربية الرياضية للعمل الإداري بالمحاكم الرياضية.	109	90.83	7	5.83	4	3.33	345	178.65	4
42-	هناك فرصة لحملة الماجستير والدكتوراه للعمل كباحث رياضي.	115	95.83	3	2.50	2	1.67	353	210.95	1
43-	تأهيل خريجي كليات التربية الرياضية يجعله قادراً على أداء عمله كخبير.	108	90.00	12	10.00	0	0.00	348	175.20	2
44-	يوجد عدد مناسب من الخبراء الرياضيين للعمل بالمحكمة الرياضية.	106	88.33	11	9.17	3	2.50	343	164.15	5
45-	يمكن الاستعانة بأساتذة كليات التربية الرياضية في الاستشارات القضائية المقدمة للمحكمة الرياضية.	100	83.33	8	6.67	12	10.00	328	135.20	8

قيم كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 5.991.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

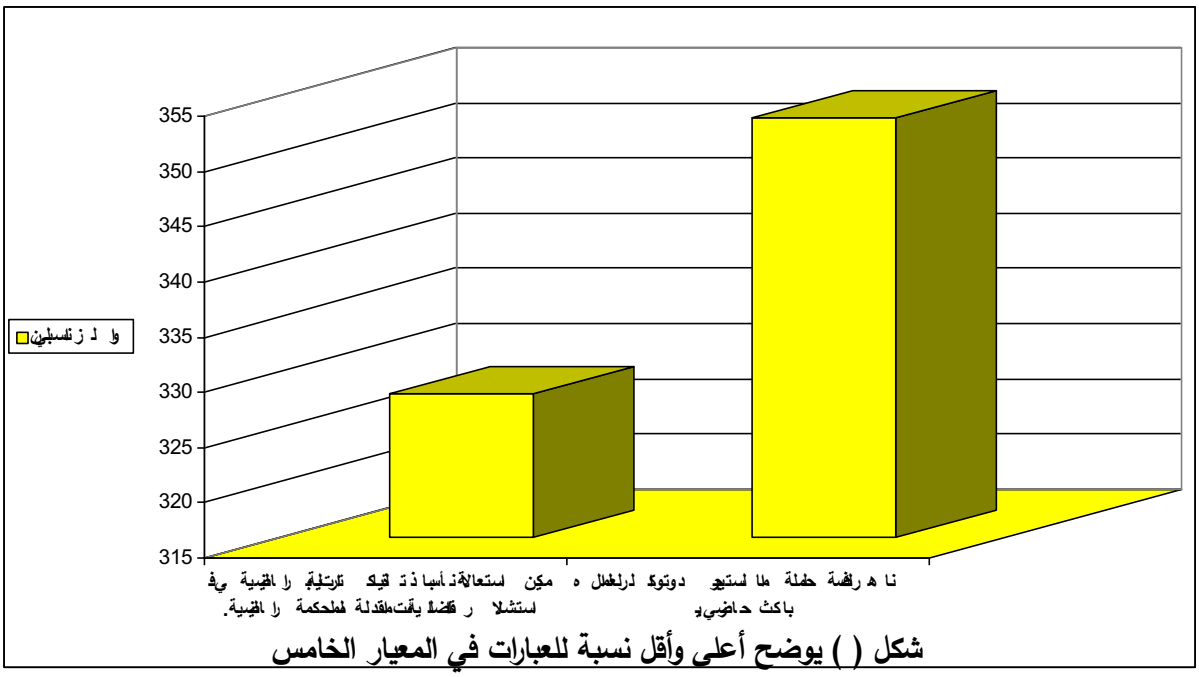

شكل ( ) يوضح أعلى وأقل نسبة للعبارات في المعيار الخامس

يتضح من الجدول رقم (12) والخاص بالتكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا2) لآراء عينة البحث في المعيار الخامس (توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين)، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من الجدولية (5.99) لجميع عبارات المعيار.

كما يتضح من الجدول أيضاً أن الوزن النسبي لعبارات المعيار تراوح ما بين (328 : 353)، وحصلت العبارة رقم (42) (هناك فرصة لحملة الماجستير والدكتوراه للعمل كباحث رياضي) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي، بينما حصلت العبارة رقم (45) (يمكن الاستعانة بأساتذة كليات التربية الرياضية في الاستشارات القضائية المقدمة للمحكمة الرياضية) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي.

ومن نتائج المعيار يتضح أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لصالح الذين قالوا بـ (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المعيار، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من الجدولية.

ويعزي الباحث جميع العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أنه يوجد عدد كاف من أعضا القضاء لسد حاجة المحكمة الرياضية، ويمكن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال الرياضي للبت في القضايا المنظورة أمام المحكمة، ويجب عقد دورات صقل للسادة أعضاء الهيئة القضائية للنظر في القضايا الرياضية، كما أنه يمكن الاستعانة بخريجي كليات التربية الرياضية للعمل الإداري بالمحاكم الرياضة، وأن هناك فرصة لحملة الماجستير والدكتوراه للعمل كباحث رياضي، وتأهيل خريجي كليات التربية الرياضية يجعله قادراً على أداء عمله كخبير، كما أنه يوجد عدد مناسب من الخبراء الرياضيين للعمل بالمحكمة الرياضية، ويمكن الاستعانة بأساتذة كليات التربية الرياضية في الاستشارات القضائية المقدمة للمحكمة الرياضية.

ويرى الباحث من خلال استعراض إجابات أفراد عينة البحث للمعيار الخامس أنه من الأهمية بمكان توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين والتي أوضحت الاستجابات بوجودهم بصورة كبيرة داخل قطاع التربية الرياضية، وأنه من الأولى أن يتم الاستعانة بهم في إقامة المحكمة الرياضية المختصة.

وبذلك يكون قد تم الإجابة على التساؤل الخامس للبحث.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

جدول (13)

التكرارات والنسبة المئوية وقيمة كا2 لاستجابات عينة البحث على عبارات المعيار السادس

(قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية)

رقم العبارة	العبـــارات	نعـم		إلى حد ما		لا		الوزن النسبي	قيمة كا2 المحسوبة	الترتيب
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
-46	يراعي قانون الرياضة المعايير والمواثيق الدولية.	98	81.67	18	15.00	4	3.33	334	128.60	5
-47	قانون الرياضة يراعي الجوانب والمحاور الرئيسية بنص المادة 84 من الدستور المصري.	101	84.17	9	7.50	10	8.33	331	139.55	6
-48	يشتمل قانون الرياضة جوانب تنمية الموارد والاستثمار في الهيئات الرياضية.	99	82.50	11	9.17	10	8.33	329	130.55	8
-49	يتيح قانون الرياضة الصلاحيات للجمعيات العمومية لإدارة شئون الهيئة الرياضية.	102	85.00	12	10.00	6	5.00	336	144.60	4
-50	يحتاج قانون الرياضة إلى تعديل ليتماشى مع إنشاء المحكمة الرياضية.	98	81.67	11	9.17	11	9.17	327	126.15	10
-51	هناك قصور في مواد قانون الرياضة من النواحي المالية والإدارية.	100	83.33	9	7.50	11	9.17	329	135.05	8
-52	اشتمل قانون الرياضة في بنوده على تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرياضية والأفراد.	106	88.33	12	10.00	2	1.67	344	164.60	2
-53	تشجيع الاستثمار الرياضي يواجه عواقب لم يشملها قانون الرياضة.	110	91.67	7	5.83	3	2.50	347	183.95	1
-54	يراعى بقانون الرياضة نصوص وقواعد لكيفية الفصل في المنازعات الرياضية بين الهيئات الرياضية.	105	87.50	9	7.50	6	5.00	339	158.55	3
-55	يراعى قانون الرياضة التنسيق مع وزارة العدل بكيفية تسوية النزاعات الرياضية من خلال رول محكمة رياضة.	99	82.50	13	10.83	8	6.67	331	130.85	6

قيم كا2 الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) = 5.991.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

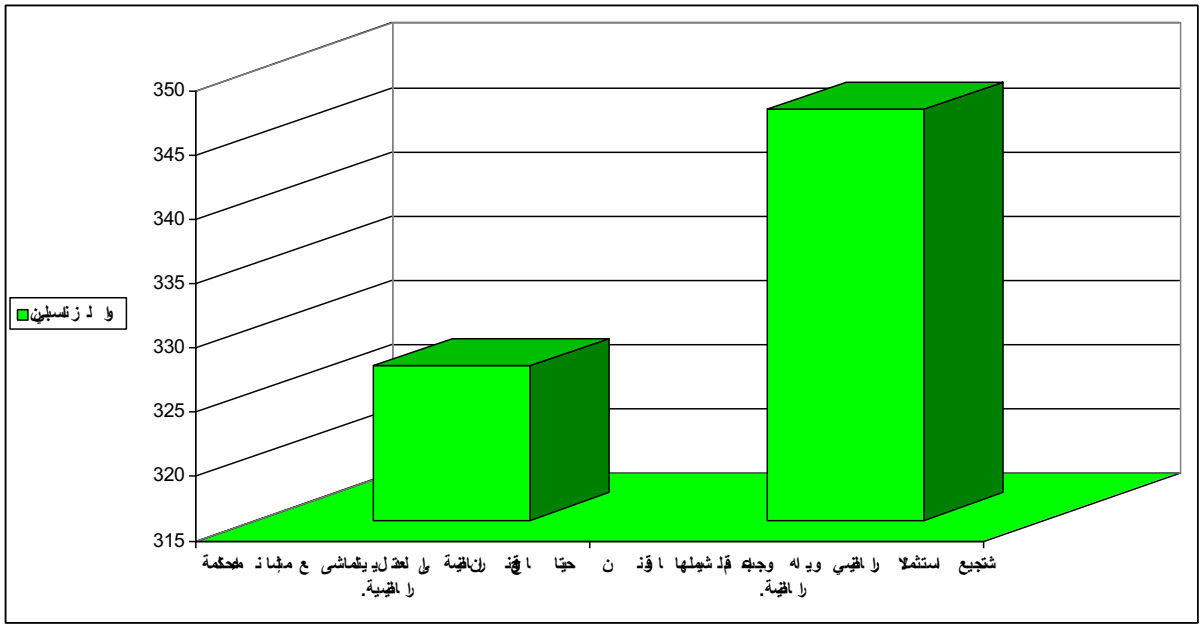

شكل ( ) يوضح أعلى وأقل نسبة للعبارات في المعيار السادس

يتضح من الجدول رقم (13) التكرارات والوزن النسبي وقيمة (كا2) لآراء عينة البحث في المعيار السادس (قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية)، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من الجدولية (5.99) لجميع عبارات المعيار.

كما يتضح أيضاً من الجدول أن الوزن النسبي لعبارات المعيار تراوح ما بين (327 : 347) وحصلت العبارة رقم (53) (تشجيع الاستثمار الرياضي يواجه عواقب لم يشملها قانون الرياضة) على الترتيب الأول من حيث الوزن النسبي، بينما حصلت العبارة رقم (50) (يحتاج قانون الرياضة إلى تعديل ليتماشى مع إنشاء المحكمة الرياضية) على الترتيب الأخير من حيث الوزن النسبي.

ومن نتائج المعيار يتضح أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لصالح الذين قالوا بـ (نعم) بالنسبة لجميع عبارات المعيار، حيث كانت قيمة (كا2) المحسوبة أكبر من الجدولية.

ويعزي الباحث جميع العبارات التي تدل على الرأي بالموافقة تشير إلى أن قانون الرياضة لا يراعى المعايير والمواثيق الدولية، وأن قانون الرياضة يراعى الجوانب والمحاور الرئيسية بنص المادة 84 من الدستور المصري، ويشتمل قانون الرياضة جوانب تنمية الموارد والاستثمار في الهيئات الرياضية، كما يتيح قانون الرياضة الصلاحيات للجمعيات العمومية لإدارة شئون الهيئة الرياضية، ويحتاج قانون الرياضة إلى تعديل ليتماشى مع إنشاء المحكمة الرياضية، كما أن هناك قصور في مواد قانون الرياضة من النواحي المالية والإدارية، كما أن قانون الرياضة اشتمل في بنوده على تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرياضية والأفراد، كما أن تشجيع الاستثمار

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

الرياضي يواجه عواقب لم يشملها قانون الرياضة، ويراعى بقانون الرياضة نصوص وقواعد وقوانين لكيفية الفصل في المنازعات الرياضية بين الهيئات الرياضية، كما يراعى بقانون الرياضة التنسيق مع وزارة العدل بكيفية تسوية النزاعات الرياضية من خلال محكمة رياضية متخصصة.

وهنا يشير " **أحمد مصطفى** " **(2005م)** إلى أن وزارة الشباب والرياضة تعتبر هي الجهة التنفيذية المنوط بها إدارة كافة الشئون المتعلقة بالرياضة المصرية والتي أخذت على عاتقها الاستعداد الجاد والتام من أجل إعادة هيكلة وتطوير المنشآت الرياضية التابعة للوزارة والاعتماد على الاستراتيجيات والمفاهيم والخطط الاستثمارية غير التقليدية وذلك بغرض زيادة التمويل وزيادة المدخلات المادية من خلال الاستثمار الجيد لتلك المنشآت واستثمارها على الوجه الأمثل وتشجيع روح المنافسة والابتكار والعرض والطلب، لذلك دائماً ما تسعى القيادات على تطبيق البحوث العلمية التي تعمل على تشخيص المشاكل وإيجاد الحلول لها وكيفية تجنبها أو الحد منها، والإدارة العلمية السليمة من أهم العناصر التي يمكن المجتمع من الاستخدام الأمثل لثرواته المادية والبشرية، فتقدم الأمم يقاس بمدى تقدمها إدارياً والفرق بين التقدم والتخلف في عالم اليوم هو انعكاس مباشر للفرق بين الدول في الإدارة بالممارسات الإدارية.(2: 135)

كما أن اهتمام الدول في المجتمعات المعاصرة بالتربية البدنية والرياضة وهذا دليل واضح ومؤشر حقيقي لمدى تقدم الدول حضارياً، فالنشاط الرياضي بمسؤولياته المختلفة من القاعدة إلى القمة يدخل ضمن مسئوليات الدولة وواجباتها تجاه الشباب باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان وشأنه في ذلك الشأن كباقي الخدمات الأساسية، فقد أصبحت الحركة الرياضية جزء من اهتمامات الحكومات في كل دول العالم.(4 :2)

ويرى الباحث من خلال استعراض إجابات أفراد عينة البحث للمعيار السادس أنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك ارتباط بين القانون المصري والمواثيق الدولية، والذي أوضحت استجابات أفراد عينة البحث في هذا الشأن .

وبذلك يكون قد تم الإجابة على التساؤل السادس للبحث.

5 / 0 الاستخلاصات والتوصيات:

5 / 1 الاستخلاصات :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق استمارة استبيان القواعد القانونية لتأسيس محكمة رياضية في ضوء بعض المعايير الرياضية المستخلصة يمكن التوصل إلى الاستخلاصات التالية:

1/1/5 المعيار الأول:

- تعمل وزارة الشباب والرياضة إلى زيادة قاعدة ممارسة الرياضة.
- ممارسة الرياضة حق للجميع وتساعد على الأمن القومي.
- هناك أهداف عامة وفرعية لأهمية ممارسة الرياضة على الصحة العامة والترابط الاجتماعي للمجتمع المصري.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

- تضع الوزارة القواعد التي تساعد على ترغيب وتحفيز المواطنين لممارسة الرياضة لتحقيق الأهداف الموضوعة.
- الخطوات التفصيلية لتنفيذ السياسات الموضوعة تحقق الأهداف العامة والفرعية للوصول إلى الرؤى.
- هناك موازنة تقديرية معتمدة للانفاق على تحقيق المطلب الدستوري بشأن الممارسة الرياضية.
- معايير الرقابة لممارسة الرياضة معلنة وواضحة.
- رؤية الوزارة تهدف إلى اكتشاف الموهوبين رياضياً وتأهيلهم لتمثيل مصر بالمحافل الدولية.
- تسعى الوزارة إلى توفير الإمكانات اللازمة لزيادة عدد الممارسين للرياضات المختلفة.
- توفر الوزارة البرامج الهادفة لإلقاء الضوء على المتميزين رياضياً.

2/1/5 المعيار الثاني:

- هناك فصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية – التشريعية – القضائية).
- لا توجد دوائر قضائية فرعية للبت في المشكلات الرياضية.
- تساعد الهيئات الرياضية الدولية على إنشاء محكمة رياضية بكل دولة.
- تتميز الهيئات القضائية بوجود عدد كاف لإنشاء محكمة رياضية.
- لائحة اللجنة الأوليمبية لا تلزم الهيئات الرياضية باللجوء إلى المحاكم الرياضية.
- هناك مشروع قانون معد لإنشاء محكمة رياضية.
- يوجد اجماع بين الهيئات القضائية والتشريعية بحتمية إنشاء محكمة رياضية.
- الهدف من إنشاء المحكمة الرياضية الفصل بين السلطات وسرعة الفصل في المنازعات الرياضية.

3/1/5 المعيار الثالث:

- المحكمة الرياضية مؤسسة مستقلة تقوم بتسوية وحل النزاعات القانونية المتعلقة بالرياضة.
- هناك مراحل محددة للجوء إلى المحكمة الرياضية.
- لا يقتصر دور المحكمة الرياضية على الاتحادات الأعضاء باللجنة الأولمبية.
- تختص المحكمة الرياضية في فض النزاعات والشكاوى المقدمة من طرف المؤسسات الرياضية أو القضايا التي قد تنشأ من خلال الممارسات الرياضية داخل المجالات الرياضية سواء بين المؤسسة وأفراد أو هيئات.
- يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لديه الأهلية القانونية اللجوء للمحكمة الرياضية.
- اللجوء إلى المحكمة الرياضية بعد صدور القرارات النهائية من قبل الاتحادات أو الأندية أو مراكز الشباب بعد اعتمادها من الجهة الإدارية.
- قرارات المحكمة الرياضية ملزمة لجميع الهيئات الرياضية.

4/1/5 المعيار الرابع:

- هناك مواعيد محددة للفصل في القضايا الرياضية.
- قرارات المحكمة العاجلة واجبة التنفيذ فور اعتماد الحكم.
- سيتم تعديل اللوائح الخاصة بالاتحادات والأندية لتتماشى مع المحكمة الرياضية.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

- من حق الهيئات الرياضية الاستعانة بأحد المحامين لتمثيلها أمام المحكمة الرياضة.
- قلة الخبراء المتخصصين في مجال تسوية النزاعات الرياضية يقلل من سرعة الفصل في النزاع.
- صعوبة تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة نظراً لعدم التخصص قضاة ومحامين.

5/1/5 المعيار الخامس:

- يوجد عدد كافي من أعضاء القضاء لسد حاجة المحكمة الرياضية.
- يمكن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال الرياضي للبت في القضايا المنظورة.
- يمكن الاستعانة بخريجي كليات التربية الرياضية للعمل الإداري بالمحاكم الرياضة.
- يوجد عدد مناسب من الخبراء الرياضيين للعمل بالمحكمة الرياضية.
- يمكن الاستعانة بأساتذة كليات التربية الرياضية في الاستشارات القضائية المقدمة للمحكمة.

6/1/5 المعيار السادس:

- لا يراعى قانون الرياضة المعايير والمواثيق الدولية.
- قانون الرياضة يراعى الجوانب والمحاور الرئيسية بنص المادة 84 من الدستور المصري.
- يشتمل قانون الرياضة جوانب تنمية الموارد والاستثمار في الهيئات الرياضية.
- يتيح قانون الرياضة الصلاحيات للجمعيات العمومية لإدارة شئون الهيئة الرياضية.
- يحتاج قانون الرياضة إلى تعديل ليتماشى مع إنشاء المحكمة الرياضية.
- هناك قصور في مواد قانون الرياضة من النواحي المالية والإدارية.
- يراعى بقانون الرياضة نصوص وقواعد وقوانين لكيفية الفصل في المنازعات الرياضية بين الهيئات الرياضية.
- يراعى بقانون الرياضة التنسيق مع وزارة العدل بكيفية تسوية النزاعات الرياضية من خلال محكمة رياضية متخصصة.

5 / 2 التوصيات :

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي :

1/2/5 البناء على المعايير المستخلصة لإقامة محكمة رياضية مختصة.

2/2/5 سرعة الفصل في المنازعات الرياضية.

3/2/5 ضرورة أن يكون هناك قضاة متخصصين في مجال المنازعات الرياضية من خلال إقامة دورات تدريبية وندوات لقاءات لتعريفهم التشريعات والقوانين الرياضية.

4/2/5 ضرورة الاعتماد على خبراء رياضيين مؤهلين ومتخصصين في مجال النزاعات الرياضية.

5/2/5 ضرورة توافر أعضاء هيئة تدريس متخصصين في مجال التشريعات والقوانين الرياضية بكليات الحقوق والتربية الرياضية.

6/2/5 ضرورة الاهتمام بوجود محامين مؤهلين لمناقشة النزاعات الرياضية المختلفة.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

المراجـــــــع

1- إبراهيم عبد العزيز شيحا (2000م): **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية.

2- أحمد سيد مصطفى (2005م): **الإدارة الاستراتيجية دليل المدير العربي للتكفير والتغيير الاستراتيجي**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة.

3- أماني الشريف (2000م): **التغيرات السياسية وما صاحبها من ظواهر اقتصادية واجتماعية وتأثيرها على الرياضة في جمهورية مصر العربية**، رسالة دكتوراه، كلية التربية الرياضية بالهرم، جامعة حلوان.

4- الحاج واد الطلبة (2013م): **المحاكم المتخصصة ودورها في اختصار الوقت وتحقيق الجودة وتيسير الإجراءات على ضوء التجربة الموريتانية**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا والتمييز ونفض التعقيب في الدول العربية، قطر.

5- السيد سليم العزازي (2021م): **رؤية مستقبلية لإنشاء محكمة رياضية مختصة**، رسالة دكتوراه، كلية التربية الرياضية، جامعة بنها.

6- السيد عبد الحميد الشتيحي (2015م): **استراتيجية مقترحة لاستثمار بعض المنشآت الرياضية التابعة لوزارة الدولة لشئون الرياضة**، رسالة دكتوراه، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

7- حسن فريج عبد الفتاح ، إسلام مكرم غانم " (2023م) : **الرقابة القضائية والسياسية على دستورية القوانين واللوائح الرياضية**،

8- دستور جمهورية مصر العربية (2003م): **مركز المعلومات**، مجلس الشورى، نوفمبر.

9- دستور جمهورية مصر العربية (2012م): **مطابع مجلس الشورى**، .

10- دستور جمهورية مصر العربية (2019م): **الهيئة العامة للاستعلامات**.

11- سعيد جبر (1987م): **نظرة القانون**، دار النهضة، القاهرة.

12- عايد أحمد الخرابشة " (2021م) : التحكيم في المنازعات الرياضية وفق قواعد محكمة التحكيم الرياضية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

13- عبد الرازق السنهوري (2006م): **القضاة يتفقون على كلمة القانون**، المجلة العلمية لكلية الحقوق، العدد العشرون، جامعة القاهرة.

14- عصام الهلالي ، خير الدين عويس (2010م): **الاجتماع الرياضي**، دار الفكر العربي، القاهرة.

15- عمرو أحمد مصطفى (2018م): **نموذج مقترح للتمويل الذاتي للهيئات الرياضية الأولمبية في مصر**، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان.

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

16- كمال درويش ، صبحي حسانين (2006م): **متجهات وأساليب إدارية مستحدثة في الرياضة،** دار الفكر العربي، القاهرة.

17- محمد سليمان الأحمدي ، حسين يوسف رير (2015م): **القضاء الرياضي البديل للقضاء العادي في النزاعات الرياضية ذات الطابع المالي،** مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الأردن العدد (6).

18- نبيل إسماعيل (2016م): **التحكيم الدولي في النزاعات الرياضية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.

19- نبيه العلقامي (2012م): **التشريعات والقوانين الرياضية،** مدخل للجودة.

20-Markus B. zimmer (2009): Overview of Specialized Cours, International Jlurnal for Court Administration, (August: 2009), 1, the author defines specialized courts as: "tribunals of narrowly focused jurisdiction to which all cases that fal within that jurisdiction are routed.

21-https://www.youm7.com/story/2019/9/2

22-https://ww.youm7.coms/story/2019/6/3

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

مرفق (1)

أسماء السادة الخبراء

م	الاســم	الوظيفـــة
1-	أ.د/ أحمد عبد الحميد	رئيس قسم القانون المدني كلية الحقوق جامعة الزقازيق
2-	أ.د/ أيمن الشاعر	أستاذ الإدارة الرياضية بكلبية التربية الرياضية جامعة الزقازيق
3-	أ.د/ حسيني أيوب	أستاذ الإدارة الرياضية بكلبية التربية الرياضية جامعة الزقازيق
4-	أ.د/ حمدي عمر	عميد كلية الحقوق السابق جامعة الزقازيق
5-	أ.د/ سميرة خليل	أستاذ الإدارة الرياضية بكلبية التربية الرياضية جامعة الزقازيق
6-	مستشار/ محمد الحوفي	رئيس محكمة الأسرة بالزقازيق
7-	مستشار/ محمد رفعت	رئيس المحكمة الاقتصادية
8-	مستشار/ محمود جميل	رئيس محكمة الأسرة ببلبيس
9-	أ.د/ محمد صلاح	عضو مجلس النواب وأستاذ القانون الدستوري جامعة الزقازيق
10-	أ.د/ ممدوح المسلمي	عميد كلية الحقوق جامعة الزقازيق

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

مرفق (2)

استمارة استطلاع رأي الخبراء في معاير الأسس القانونية لتأسيس محكمة رياضية

السيد الأستاذ الدكتور/.....

تحية طيبة وبعد ،،

يقوم الباحث/ **السيد سليم علي حسن العزازي** بإجراء بحث تحت عنوان:

((الأسس القانونية لتأسيس محكمة رياضية في ضوء بعض المعايير الرياضية المستخلصة بجمهورية مصر العربية))

ويهدف البحث إلى تحديد بعض الأسس القانونية في ضوء بعض المعايير الرياضية المستخلصة بجمهورية مصر العربية لتأسيس محكمة رياضية.

ونظراً لخبرة سيادتكم في هذا المجال، يرجو الباحث قراءة المعايير والعبارات التي تخص كل معيار والتي تم استخلاصها من قبل الباحث حتى يمكن وضعها كأساس لبناء المحكمة الرياضية.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

الباحث

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

Study in Egypt
ادرس فى مصر

تابع مرفق (2)

الصورة الأولية لاستمارة الاستبيان

م	المعيـار	موافق	غير موافق
1-	<u>المعيار الأول: ممارسة الرياضة حق للجميع:</u>		
2-	المعيار الثاني: الفصل بين السلطات.		
3-	المعيار الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية.		
4-	المعيار الرابع: القضاء المختص.		
5-	المعيار الخامس: توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين.		
6-	المعيار السادس: قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية.		

<u>معايير أخرى ترون سيادتكم إضافتها:</u>

.....

.....

.....

.....

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

تابع مرفق (2)

الصورة الأولية لمعايير وعبارات استمارة استبيان الأسس القانونية لتأسيس محكمة رياضية

م	المعيار	موافق	غير موافق	لا تنتمي للمعيار
	المعيار الأول: ممارسة الرياضة حق للجميع:			
1-	تعمل وزارة الشباب والرياضة إلى زيادة قاعدة ممارسة الرياضة.			
2-	ممارسة الرياضة حق للجميع وتساعد على الأمن القومي			
3-	هناك أهداف عامة وفرعية لأهمية ممارسة الرياضة على الصحة العامة والترابط الاجتماعي للمجتمع المصري.			
4-	تضع الوزارة القواعد التي تساعد على ترغيب وتحفيز المواطنين لممارسة الرياضة لتحقيق الأهداف الموضوعة.			
5-	الخطوات التفصيلية لتنفيذ السياسات الموضوعة تحقق الأهداف العامة والفرعية للوصول إلى الرؤيا.			
6-	هناك موازنة تقديرية معتمدة للانفاق على تحقيق المطلب الدستوري بشأن الممارسة الرياضية.			
7-	معايير الرقابة والمعايير لممارسة الرياضة معلنة وواضحة.			
8-	رؤية الوزارة تهدف إلى اكتشاف الموهوبين رياضياً وتأهيلهم لتمثيل مصر بالمحافل الدولية.			
9-	ممارسة الرياضة تساعد على خلق مواطن صحيح جسدياً.			
10-	تسعى الوزارة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لزيادة عدد الممارسين للرياضات المختلفة.			
11-	تؤمن القيادة السياسية بأن ممارسة الرياضة أحد أهم وسائل الأمن القومي.			
12-	توفر الوزارة البرامج الهادفة لإلقاء الضوء على المتميزين رياضياً			
	المعيار الثاني: الفصل بين السلطات :			
1-	هناك فصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية – التشريعية – القضائية).			
2-	هناك هيكل تنظيمي محدد لكل سلطة.			
3-	توجد دوائر قضائية فرعية للبت في المشكلات الرياضية.			
4-	تساعد الهيئات الرياضية الدولية على إنشاء محكمة رياضية بكل دولة			
5-	تتميز الهيئات القضائية بوجود عدد كاف لإنشاء محكمة رياضية.			
6-	لائحة اللجنة الأوليمبية تلزم الهيئات الرياضية باللجوء إلى المحاكم الرياضية			
7-	توجد مباني مستقلة مخصصة للمحكمة الرياضية بعواصم المحافظات			
8-	هناك مشروع قانون معد لإنشاء محكمة رياضية.			
9-	يوجد إجماع بين الهيئات القضائية والتشريعية بحتمية إنشاء محكمة رياضية.			
10-	الهدف من إنشاء المحكمة الرياضية الفصل بين السلطات وتخفيف			

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

	العبء على خزانة الدولة.			
	المعيار الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية.			
1-	المحكمة الرياضية مؤسسة مستقلة تقوم بتسوية وحل النزاعات القانونية المتعلقة بالرياضة.			
2-	يتم اللجوء للمحكمة الرياضية بناءً على توصية اتحاد اللعبة أو الوزير المختص.			
3-	هناك مراحل محددة للجوء إلى المحكمة الرياضية.			
4-	يقتصر دور المحكمة الرياضية على الاتحادات الأعضاء باللجنة الأوليمبية.			
5-	تختص المحكمة في فض النزاعات والشكاوى المقدمة من المؤسسات الرياضية أو القضايا التي تنشأ من الرياضة سواء بين الفرد أو هيئة			
6-	يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لديه الأهلية القانونية اللجوء للمحكمة الرياضية بناءً على توصية الشئون القانونية باتحاد اللعبة.			
7-	تقديم الطعون الاستئنافية ضد القرارات النهائية المحررة من قبل الاتحادات الوطنية في غضون 21 يوم من تاريخ التبليغ بالقرار.			
8-	يحق للشئون القانونية باللجنة الأوليمبية أو الاتحادات تحويل الشكوى للمحكمة الرياضية.			
9-	النزاعات المرتبطة بالألعاب الأوليمبية تنظر أمام المحكمة الرياضية.			
10-	يمكن أن يتم التصالح بين الأفراد أو المؤسسات في أي شكوى منظورة أمام المحكمة الرياضية.			
11	قرارات المحكمة الرياضية ملزمة لجميع الهيئات الرياضية.			
	المعيار الرابع: القضاء المختص			
1-	هناك مواعيد محددة للفصل في القضايا الرياضية.			
2-	قرارات المحكمة العاجلة واجبة التنفيذ فور اعتماد الحكم.			
3-	سيتم تعديل اللوائح الخاصة بالاتحادات والأندية لتتماشى مع المحكمة الرياضية.			
4-	للجنة الأوليمبية الحق في استعجال المحكمة في القضايا المتأخرة.			
5-	من حق الهيئات الرياضية الاستعانة بأحد المحامين لتمثيلها أمام المحكمة الرياضية.			
6-	قلة الخبراء المتخصصين في مجال تسوية النزاعات الرياضية يقلل من سرعة الفصل في النزاع.			
7-	الاستعانة بخبراء ليس ذو خبرة رياضية يؤثر على سلامة تسوية النزاع.			
8-	عجز المحاكم الإدارية في سرعة الفصل في النزاع الرايضي لتكدس قضايا المواطنين العادية.			
9-	صعوبة تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة نظراً لعدم تخصص قضاة ومحامين.			

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

10-	ارتفاع أسعار إتباع محكمة التحكيم الرياضي الدولية يؤدي إلى عدم الذهاب إليها.			
المعيار الخامس: توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين				
1-	يوجد عدد كافي من أعضاء القضاء لسد حاجة المحكمة الرياضية.			
2-	يمكن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال الرياضي للبت في القضايا المنظورة أمام المحكمة.			
3-	سيتم عقد دورات صقل للسادة أعضاء الهيئة القضائية للنظر في القضايا الرياضية.			
4-	يمكن الاستعانة بخريجي كليات التربية الرياضية للعمل الإداري بالمحاكم الرياضية.			
5-	هناك فرصة لحملة الماجستير والدكتوراه للعمل كباحث رياضي.			
6-	تأهيل خريجي كليات التربية الرياضية يجعله قادراً على أداء عمله كخبير.			
7-	يوجد عدد مناسب من الخبراء الرياضيين للعمل بالمحكمة الرياضية.			
8-	يمكن الاستعانة بأساتذة كليات التربية الرياضية في الاستشارات القضائية المقدمة للمحكمة الرياضية.			
المعيار السادس: قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية.				
1-	يراعي قانون الرياضة المعايير والمواثيق الدولية.			
2-	قانون الرياضة يراعي الجوانب والمحاور الرئيسية بنص المادة 84 من الدستور المصري.			
3-	يشتمل قانون الرياضة جوانب تنمية الموارد والاستثمار في الهيئات الرياضية.			
4-	يتيح قانون الرياضة الصلاحيات للجمعيات العمومية لإدارة شئون الهيئة الرياضية.			
5-	يحتاج قانون الرياضة إلى تعديل ليتماشى مع إنشاء المحكمة الرياضية.			
6-	هناك قصور في مواد قانون الرياضة من النواحي المالية والإدارية.			
7-	اشتمل قانون الرياضة في بنوده على تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرياضية والأفراد.			
8-	تشجيع الاستثمار الرياضي يواجه عواقب لم يشملها قانون الرياضة.			
9-	يراعى بقانون الرياضة نصوص وقواعد لكيفية الفصل في المنازعات الرياضية بين الهيئات الرياضية.			
10-	يراعى قانون الرياضة التنسيق مع وزارة العدل بكيفية تسوية النزاعات الرياضية من خلال رول محكمة رياضة.			

معايير أخرى ترون سيادتكم إضافتها:

.....

.....

.....

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

مرفق (3)

الصورة النهائية لمعايير وعبارات استمارة استبيان الأسس القانونية لتأسيس محكمة رياضية

م	المعيار	نعم	إلى حد ما	لا
	المعيار الأول: ممارسة الرياضة حق للجميع:			
1-	تعمل وزارة الشباب والرياضة إلى زيادة قاعدة ممارسة الرياضة.			
2-	ممارسة الرياضة حق للجميع وتساعد على الأمن القومي			
3-	هناك أهداف عامة وفرعية لأهمية ممارسة الرياضة على الصحة العامة والترابط الاجتماعي للمجتمع المصري.			
4-	تضع الوزارة القواعد التي تساعد على ترغيب وتحفيز المواطنين لممارسة الرياضة لتحقيق الأهداف الموضوعة.			
5-	الخطوات التفصيلية لتنفيذ السياسات الموضوعة تحقق الأهداف العامة والفرعية للوصول إلى الرؤيا.			
6-	هناك موازنة تقديرية معتمدة للانفاق على تحقيق المطلب الدستوري بشأن الممارسة الرياضية.			
7-	معايير الرقابة والمعايير لممارسة الرياضة معلنة وواضحة.			
8-	رؤية الوزارة تهدف إلى اكتشاف الموهوبين رياضياً وتأهيلهم لتمثيل مصر بالمحافل الدولية.			
9-	تسعى الوزارة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لزيادة عدد الممارسين للرياضات المختلفة			
10-	توفر الوزارة البرامج الهادفة لإلقاء الضوء على المتميزين رياضياً			
	المعيار الثاني: الفصل بين السلطات :			
11-	هناك فصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية – التشريعية – القضائية).			
12-	توجد دوائر قضائية فرعية للبت في المشكلات الرياضية.			
13-	تساعد الهيئات الرياضية الدولية على إنشاء محكمة رياضية بكل دولة			
14-	تتميز الهيئات القضائية بوجود عدد كاف لإنشاء محكمة رياضية.			
15-	لائحة اللجنة الأوليمبية تلزم الهيئات الرياضية باللجوء إلى المحاكم الرياضية			
16-	هناك مشروع قانون معد لإنشاء محكمة رياضية			
17-	يوجد إجماع بين الهيئات القضائية والتشريعية بحتمية إنشاء محكمة رياضية.			
18-	الهدف من إنشاء المحكمة الرياضية الفصل بين السلطات وتخفيف العبء على خزانة الدولة.			
	المعيار الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية.			

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

19-	المحكمة الرياضية مؤسسة مستقلة تقوم بتسوية وحل النزاعات القانونية المتعلقة بالرياضة.			
20-	هناك مراحل محددة للجوء إلى المحكمة الرياضية.			
21-	يقتصر دور المحكمة الرياضية على الاتحادات الأعضاء باللجنة الأوليمبية.			
22-	تختص المحكمة في فض النزاعات والشكاوى المقدمة من المؤسسات الرياضية أو القضايا التي تنشأ من الرياضة سواء بين الفرد أو هيئة			
23-	يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لديه الأهلية القانونية اللجوء للمحكمة الرياضية بناءً على توصية الشئون القانونية باتحاد اللعبة.			
24-	تقديم الطعون الاستئنافية ضد القرارات النهائية المحررة من قبل الاتحادات الوطنية في غضون 21 يوم من تاريخ التبليغ بالقرار.			
25-	يحق للشئون القانونية باللجنة الأوليمبية أو الاتحادات تحويل الشكوى للمحكمة الرياضية.			
26-	النزاعات المرتبطة بالألعاب الأوليمبية تنظر أمام المحكمة الرياضية.			
27-	يمكن أن يتم التصالح بين الأفراد أو المؤسسات في أي شكوى منظورة أمام المحكمة الرياضية.			
28-	قرارات المحكمة الرياضية ملزمة لجميع الهيئات الرياضية.			
	المعيار الرابع: القضاء المختص			
29-	هناك مواعيد محددة للفصل في القضايا الرياضية.			
30-	قرارات المحكمة العاجلة واجبة التنفيذ فور اعتماد الحكم.			
31-	سيتم تعديل اللوائح الخاصة بالاتحادات والأندية لتتماشى مع المحكمة الرياضية.			
32-	من حق الهيئات الرياضية الاستعانة بأحد المحامين لتمثيلها أمام المحكمة الرياضية.			
33-	قلة الخبراء المتخصصين في مجال تسوية النزاعات الرياضية يقلل من سرعة الفصل في النزاع.			
34-	الاستعانة بخبراء ليس ذو خبرة رياضية يؤثر على سلامة تسوية النزاع.			
35-	عجز المحاكم الإدارية في سرعة الفصل في النزاع الرايضي لتكدس قضايا المواطنين العادية.			
36-	صعوبة تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة نظراً لعدم تخصص قضاة ومحامين.			
37	ارتفاع أسعار إتباع محكمة التحكيم الرياضي الدولية يؤدي إلى عدم الذهاب إليها.			

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

	المعيار الخامس: توفير الخبراء والمتخصصين الرياضيين			
38-	يوجد عدد كافي من أعضاء القضاء لسد حاجة المحكمة الرياضية.			
39-	يمكن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال الرياضي للبت في القضايا المنظورة أمام المحكمة.			
40-	سيتم عقد دورات صقل للسادة أعضاء الهيئة القضائية للنظر في القضايا الرياضية.			
41-	يمكن الاستعانة بخريجي كليات التربية الرياضية للعمل الإداري بالمحاكم الرياضية.			
42-	هناك فرصة لحملة الماجستير والدكتوراه للعمل كباحث رياضي.			
43-	تأهيل خريجي كليات التربية الرياضية يجعله قادراً على أداء عمله كخبير.			
44-	يوجد عدد مناسب من الخبراء الرياضيين للعمل بالمحكمة الرياضية.			
45-	يمكن الاستعانة بأساتذة كليات التربية الرياضية في الاستشارات القضائية المقدمة للمحكمة الرياضية.			
	المعيار السادس: قانون الرياضة المصري وارتباطه بالمواثيق الدولية.			
46-	يراعي قانون الرياضة المعايير والمواثيق الدولية.			
47-	قانون الرياضة يراعي الجوانب والمحاور الرئيسية بنص المادة 84 من الدستور المصري.			
48-	يشتمل قانون الرياضة جوانب تنمية الموارد والاستثمار في الهيئات الرياضية.			
49-	يتيح قانون الرياضة الصلاحيات للجمعيات العمومية لإدارة شئون الهيئة الرياضية.			
50-	يحتاج قانون الرياضة إلى تعديل ليتماشى مع إنشاء المحكمة الرياضية.			
51-	هناك قصور في مواد قانون الرياضة من النواحي المالية والإدارية.			
52-	اشتمل قانون الرياضة في بنوده على تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرياضية والأفراد.			
53-	تشجيع الاستثمار الرياضي يواجه عواقب لم يشملها قانون الرياضة.			
54-	يراعى بقانون الرياضة نصوص وقواعد لكيفية الفصل في المنازعات الرياضية بين الهيئات الرياضية.			
55-	يراعى قانون الرياضة التنسيق مع وزارة العدل بكيفية تسوية النزاعات الرياضية من خلال رول محكمة رياضة.			

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943

مرفق (4)

العبارت المحذوفة من قبل الخبراء من استمارة الاستبيان

المعيار الأول: ممارسة الرياضة حق للجميع:				
9-	ممارسة الرياضة تساعد على خلق مواطن صحيح جسدياً.			
10-	تسعى الوزارة إلى توفير الإمكانيات اللازمة لزيادة عدد الممارسين للرياضات المختلفة.			
11-	تؤمن القيادة السياسية بأن ممارسة الرياضة أحد أهم وسائل الأمن القومي.			
12-	توفر الوزارة البرامج الهادفة لإلقاء الضوء على المتميزين رياضياً			
المعيار الثاني: الفصل بين السلطات :				
2-	هناك هيكل تنظيمي محدد لكل سلطة.			
7-	توجد مباني مستقلة مخصصة للمحكمة الرياضية بعواصم المحافظات			
9-	يوجد إجماع بين الهيئات القضائية والتشريعية بحتمية إنشاء محكمة رياضية.			
10-	الهدف من إنشاء المحكمة الرياضية الفصل بين السلطات وتخفيف العبء على خزانة الدولة.			
المعيار الثالث: اختصاصات المحكمة الرياضية.				
2-	يتم اللجوء للمحكمة الرياضية بناءً على توصية اتحاد اللعبة أو الوزير المختص.			
4-	يقتصر دور المحكمة الرياضية على الاتحادات الأعضاء باللجنة الأوليمبية.			

ISSN (Print): 2805-2749
ISSN(ONLINE): 2805-2943